دور القوات المسلحة المصرية

في حماية ثورة 25 يناير 2011

1. الجيش المصري وثورة 25 يناير – "نموذج للمؤسسة الوطنية"

رمضان قرني محمد

تشير دراسة محتوى التناول الإعلامي الدولي والمواقف الرسمية العالمية لثورة الخامس والعشرين من يناير عن مخزون إعلامي كبير، وتقدير واحترام عالمي لدور المؤسسة العسكرية المصرية تجاه الثورة، سواء من خلال تعاملها الراقي والحضاري وممارسة أعلى درجات الانضباط الوطني مع الثورة، أو من خلال إدارة المرحلة الانتقالية الراهنة، والتي تعد مرحلة مفصلية في تاريخ مصر المعاصر، ولا غرو إذا تجاوزت في آثارها الحدود الإقليمية والدولية، ويمكن أن نعزو هذه الدرجة من الإيجابية لدور المؤسسة العسكرية المصرية إلى جملة من الأسباب:

أولا :الدور التاريخي للجيش المصري والنظر إليه باعتباره العمود الفقري للدولة المصرية الحديثة.

ثانيا :الموقف الإيجابي للجيش من الثورة وتعهده باحترام مطالبها.

ثالثا :سرعة بيانات الجيش التي أزالت الكثير من اللبس حول بعض القضايا، وأبرزها الموقف من المعاهدات الدولية لمصر، مما ساهم في خلق درجة عالية من الثقة والطمأنينة في الأوساط الدولية.

رابعا :موقف الجيش من عملية التحول الديمقراطي، وتعهده بانتقال سلس للسلطة إلى سلطة مدنية، وهو أمر خالف كثير من التحليلات التي كانت تتحدث عن انقلاب عسكري في مصر.

خامسا :تركيبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والتي تضم خبراء على أعلى مستوى في كافة المجالات، أخذوا على عاتقهم إدارة مرحلة التغيير وتحديد إطارها ليسلم الإدارة بعد ذلك إلى المدنيين.

سادساً :توظيف الجيش المصري لأدوات التواصل الالكتروني الحديثة، خاصة صفحات "الفيسبوك" و"الرسائل النصية"، مما ساهم في سرعة التواصل مع الداخل المصري إزاء العديد من القضايا الشائكة، وتبيان موقف الجيش منها.

أولا: دور الجيش المصري قبل تنحي الرئيس مبارك

تكشف تطورات تلك الفترة، والتي تمتد من تاريخ 25 يناير، تاريخ اندلاع الثورة المصرية، حتى يوم الحادي عشر من فبراير، تاريخ تنحي الرئيس مبارك عن الحكم، إلى سلوك المؤسسة العسكرية المصرية أقصى درجات التعاطي الايجابي مع تطورات الأحداث على أرض الواقع، وذلك رغم الحساسية السياسية التي واجهت الجيش في ظل تواجد الرئيس السابق في الحكم، وفي هذا الخصوص يمكن الإشارة إلى موقف الجيش من القضايا التاليـة:

(1) الجيش المصري الضامن للديمقراطية والاستقرار

توقفت العديد من التحليلات عند وصف الجيش المصري بأنه الضامن للديمقراطية والاستقرار، وأنه قادر على قيادة البلاد نحو الديمقراطية، رغم التحليلات التي كانت تحذر من الإطاحة بمبارك، ويمكن فهم هذا التحليل في ضوء ما تحظى به المؤسسة العسكرية من مصداقية كبيرة لدى الرأي العام المصري، مقارنة بالمؤسسات المدنية الأخرى، حيث يمثل الجيش الأمل الأخير للنشطاء السياسيين في مصر لمقاومة خطط التوريث (1). ويمكن القول إن بيان الجيش رقم واحد، في 10 فبراير، ساهم في تكريس هذه النظرة تجاه دور الجيش، خاصة وأنه تحدث عن حماية تطلعات الشعب المصري، وكذلك ما ورد فيه من تأييد مطالب الشعب المشروعة وبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات للحفاظ على الوطن ومكتسباته وطموحات شعب مصر العظيم، وبالتالي فقد قدم البيان الجيش المصري بأنه "الحارس" على تنفيذ مطالب شباب الثورة المشروعة في إطار الشرعية (2).

(2) الجيش المصري.. واحترام أهداف الثورة

على الرغم من أن الجيش المصري، هو جزء من النظام السياسي القائم، إلا أن العديد من التعليقات توقفت عند موقفه الإيجابي من شعارات ومبادئ ثورة الخامس والعشرين من يناير، إلى الدرجة التي وصفتها تعليقات إعلامية بأن الطرفين "الجيش والمتظاهرين أصبحا أصدقاء"، كما أن الشعارات التي رفعها الشباب ضد الرئيس السابق، حازت تعاطف الجميع بمن فيهم الجيش، الذي أقر بشرعية مطالب المحتجين(3).

وفي هذا الإطار، من الأهمية بمكان الإشارة إلى قيام الجنرال مايك مولين، رئيس هيئة الأركان الأمريكية بإجراء اتصال هاتفي بالفريق سامي عنان رئيس الأركان، حيث حياه على الموقف الذي اتخذه الجيش المصري من الأحداث الجارية وكيف التف الشباب المعارض حول جيشه الذي يحميه، كما شكره على الدور الفاعل الذي يضطلع به الجيش من أجل استقرار مصر.

وفي إطار تفسير هذا الموقف الحضاري للجيش المصري، فقد عزته العديد من المصادر إلى أن تشكيلة المجلس الأعلى للقوات المسلحة تضم خبراء على أعلى مستوى في كافة المجالات، أخذوا على عاتقهم إدارة مرحلة التغيير، كما أن جل قادة الجيش المصري الحالي هم من المشاركين في الحروب التي تم خوضها ضد إسرائيل سيما في حرب أكتوبر 1973, ولديهم سجل عملي حافل في مجال خدمتهم العسكرية, ويصنف الجيش المصري بأنه عاشر أكبر جيش بالعالم, وتعد القوات البرية الأكبر بين أفرعه, وتعد الأكبر في إفريقيا والشرق الأوسط، ولديه نظاماً حديثاً للدفاع الجوي وأنظمة صواريخ مضادة للدبابات وتعتبر القوات البحرية أصغر أفرعه (4).

(3) تأمين المظاهرين

باتت جهود المؤسسة العسكرية لتأمين وسلامة المتظاهرين، محط اهتمام وإعجاب العديد من التقارير الدولية الرسمية والإعلامية، التي رأت أن الجيش لعب دور "وسيط الخير" في

الأحداث، ورفض استخدام العنف ضد الشعب، وامتنع حتى عن التدخل، كذلك توقفت العديد من المصادر عند ما أسمته بمشاعر "الحب والتقدير" التي أبداها المصريون تجاه الجيش عقب نزوله في أعقاب حالة الانفلات الأمني، في 28 يناير، مبرزة شعار تلك المرحلة "الجيش والشعب يد واحدة". وأن الجيش حمى المتظاهرين(5).
وعدت تقارير تصريحات رئيس الأركان الفريق سامي عنان بأن الجيش يرى مطالب المتظاهرين شرعية وأنه لم ولن يلجأ إلى استخدام القوة ضد الشعب "نقطة مضيئة" للجيش. بل يمكن القول، إن هذه النظرة أبرزتها المصادر الإسرائيلية، التي روجت سابقاً لرؤى سلبية، حيث ذكرت تعليقات، "أن الجيش المصري برهن على أنه يعرف حدود القوة وإن إصبعه ليست خفيفة على الزناد مثل جيوش أخرى، وقد أثبت هذا الجيش الحكمة والتصميم والحساسية" (6).
كما رأت مصادر أخرى، أن قيادة الجيش المصري تصرفت بتعقل في هذه المرحلة حيث إنها امتنعت عن استخدام القوة ضد المتظاهرين، وأن الجيش لم يدخل في نزاع مع الشعب في مصر، فهم يفسحون المجال أمام المواطنين أن يقوموا بالتعبير عن أنفسهم لا أكثر(7)، كما نشرت بعض المصادر الأوروبية مقال العالم المصري د. أحمد زويل بعنوان: "أبناء الفيس بوك" حيث أشار إلى أن الجيش المصري اكتسب احترام الجماهير في هذه الأوقات الصعبة، لأدائه المهني عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على الأمن والاستقرار باعتباره حارس الشعب(8).
في الإطار ذاته، تحدثت صحف "أفريقية" عن الموقف العظيم والمشرف للجيش المصري كونه التزم الحيادية وتأكيده أنه لن يلجأ إلى استخدام العنف ضد الشعب، وحمايته للثورة الشعبية السلمية، فلولا حماية الجيش ما نجحت الثورة. ورأت صحف "نيجيرية" أن مصدر ثقة الشعب المصري في جيشه تعود لأسباب عديدة أولها أن الجيش لم يكن طرفاً في التجاوزات التي تعرض لها المواطنون المصريون طيلة العقود الماضية، وظل ملتزماً بمهنيته بشكل صارم وابتعد عن التورط في القضايا السياسية الداخلية، كما أكدت صحف عربية، أن ثمة خيطا يوحد بين الجيش المدني الذي قوامه شباب وشيوخ وأطفال مصر، والجيش الذي وقف يحمي ثورة الشعب.
علاوة على ما سبق فقد عرفت تلك المرحلة من تاريخ الثورة العديد من النداءات التي أكد وروج لها الجيش المصري مثل: "القوات المسلحة تناديكم ليس بسلطان القوة، ولكن برغبة في حب مصر، نحن بكم ومعكم من أجل الوطن والمواطنين والأمن والأمان لمصرنا المحروسة"، وكذلك إبراز شعار "الشعب والجيش يد واحدة".

(4) الجيش المصري. هو جيش الشعب

قال تحليل نوعي لصحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية إنه في مقابل الشرطة يحظى الجيش المصري بالاحترام الشديد من قبل معارضي النظام. فبالنسبة لهم فإن هذا هو جيش الشعب الذي لا يمسه فسادا ولا يمارس إرهابا ضد المواطنين. وعلى طول الاضطرابات التزم الجيش موقف الحياد في حين كان قادة الجيش في تونس هم من دفعوا الطاغية بن علي إلى الطائرة لتخرجه من البلاد، أما الجيش المصري فتابع التطورات والانتظار. وقد أتاح الجنود

للمتظاهرين سماع صوتهم وتدخلوا فقط لمنع أعمال النهب وضبط النفس وهذه الأمور أضافت إلى الجيش نقاط كثيرة لدى الرأي العام المصري وأظهره على أنه ناضج ومسئول (9).

(5) الجيش المصري ومواجهة حالة الانفلات الأمني

عرفت تلك الفترة تكثيف جهود القوات المسلحة لمواجهة حالة الانفلات الأمني بعد جمعة 28 يناير، وانسحاب قوات الشرطة من مواقعها، ومن أمثلة هذه الجهود :

- التصدي لمحاولة اقتحام مطبعة البنك المركزي، فضلاً عن قيام الجيش بالعزل بين المتظاهرين ورجال الشرطة في محاولات لاقتحام وزارة الداخلية.
- قيام قوات الجيش بحراسة المنشآت الحيوية، حيث دفع الجيش المصري بتعزيزات إضافية إلى القاهرة، كما قامت القوات المسلحة بالقبض على 3113 خارج على القانون وتقديمهم للمحكمة العسكرية.
- تأمين المظاهرات والحفاظ على سلميتها.
- تمكن الجيش بمساعدة الدفاع المدني من السيطرة على ألسنة اللهب الناتجة عن انفجار استهدف أنبوب الغاز بين مصر والأردن دون حدوث أي خسائر بشرية.
- قيام قوات الجيش بالانتشار في أحياء مدينة الخارجة بمحافظة الوادي الجديد ونجحت في السيطرة على الموقف، حيث شهدت المدينة انفلاتا أمنيا غير مسبوق بعد انسحاب معظم القيادات الأمنية في المحافظة.

وفي إطار البحث عن تفسير لمسلك المؤسسة العسكرية المصرية نلحظ أن الجيش المصري يريد أن يبعث بخطابين واضحين إلى الشعب المصري: الأول النأي بالمؤسسة عن شخـــص الرئيس مبارك، والثاني التأكيد على أنها تظل المؤسسة التي تحظـى بأكبر قدر من التقدير والاحترام في مصر(10).

يبقى من نافلة القول إن تصرفات وقرارات الجيش المصري في تلك المرحلة كانت محل تقدير العديد من الدوائر السياسية العالمية بجانب الإعلامية، حيث قال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية فيليب كراولي: "نحترم الدور الذي اضطلع به الجيش المصري حتى الآن – 9 فبراير- ونشجعه على مواصلة التحلي بضبط النفس الذي أظهره خلال الأيام الماضية". كذلك ما أكده الرئيس باراك أوباما " لقد خدمت المؤسسة العسكرية بلادها بوطنية وبمسؤولية كهيئة تصريف لأعمال الدولة وسيتعين عليها الآن ضمان أن يكون الانتقال ذا مصداقية في أعين الشعب المصري".

ثانيا : دور الجيش المصري عقب تنحي الرئيس مبارك

تشير دراسة موقف المؤسسة العسكرية المصرية في أعقاب قرار الرئيس السابق حسني مبارك، التنحي عن السلطة وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد، إلى ممارسة الجيش درجة عالية من الوعي السياسي وإدراك "حساسية" المرحلة الراهنة، ويمكن أن نعزو هذه الدرجة إلى بعض الأسباب:

أولا: الموقف الإيجابي للجيش المصري من الثورة وتعهده باحترام مطالبها.
ثانيا: سرعة بيانات الجيش التي أزالت الكثير من اللبس حول بعض القضايا، كما صيغت هذه البيانات بمهنية عالية، حظيت بتقدير القوى السياسية المصرية، مقارنة ببيانات الرئيس السابق، والتي وصفت بأنها "استفزازية".
ثالثا: موقف الجيش من عملية التحول الديمقراطي، وتعهده بانتقال سلس للسلطة إلى سلطة مدنية.
وفيما يلي نماذج لموقف الجيش من بعض قضايا تلك المرحلة، والتي تنوعت ما بين سياسي، ودستوري، وأمني، واقتصادي.

(1) حماية النظام العام للدولة

عد بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم "1" خاصة ما ورد فيه من تأييد مطالب الشعب المشروعة "للحفاظ على الوطن ومكتسباته وطموحات شعب مصر العظيم"، نقطة مفصلية في إدارة قضايا هذه المرحلة، حيث أكد الجيش أنه بمثابة العمود الفقري للدولة، كذلك فإن تصريحات المجلس في تلك المرحلة تؤكد قدرته على ملئ الفراغ السياسي الذي نشأ برحيل مبارك وأنه قادر على أن يقود مصر نحو الانتقال إلى الديمقراطية.

(2) انحياز الجيش للثورة

أكدت العديد من التحليلات الإعلامية على الموقف الإيجابي للجيش من الثورة، وتحديدا "أنه أظهر انحيازاً للشعب منذ يوم 28 يناير لا سيما وأنه يحظى باحترام كبير منه"، بجانب أن القوات المسلحة المصرية لعبت دورا أساسيا خلال الاحتجاجات واتسم هذا الدور بتأييد مطالب المحتجين في التعامل معهم سلميا وبود شديد مما خلق مناخا من الثقة بين الجانبين وعبر بمصر مرحلة شديدة الخطورة في تاريخها المعاصر، مما أكسب القوات المسلحة ثقة كبيرة من قبل الشعب وتقبلا حسنا لقرارات المجلس الأعلى للقوات المسلحة والتي حققت مطالب المحتجين بأسلوب منطقي وتدريجي (11).
وأكدت التحليلات الإعلامية، أن القوات المسلحة منذ أن دفع بها إلى الشارع تحلت بالشجاعة والمثابرة في التعامل مع الثوريين المصريين، وعلى الرغم من أن البعض ينظر إلى قادة القوات المسلحة بصفتهم مقربين من الرئيس مبارك، إلا أن ثقة الشعب في دور الجيش المصري، أزالت هذه الملاحظة، وهو أمر أكدته صحيفة "فايننشال تايمز" بأن "قادة الجيش استطاعوا أن يفصلوا مصيرهم عن مصير قائدهم"(12).
وفي هذا الإطار، حرصت بعض التعليقات على الإشارة إلى جملة أمور ساهمت في تكريس هذه الحالة من الثقة، منها أن " القوات المسلحة لم تقم أبداً بتوجيه سلاحها ضد الشعب وقامت أيضاً باستعادة وضعيتها في حرب 1973 وأعادت للأمة العربية برمتها كرامتها"، كما أن الشعب قد وثق في الجيش، وأن المجتمع المدني هو الذي أعطى للجيش مهمة مزدوجة بإجراء تغيير كلي وضمـــان كل شي.وفي تعليق لافت للإعلام الإسرائيلي قالت تحليلات : " إن الجيش

المصري أثبت انه يعرف حدود القوة وان إصبعه ليست خفيفة على الزناد مثل جيوش أخرى حوله. وقد أثبت هذا الجيش إلى الآن الحكمة والتصميم والحساسية".

(3) التعهد بضمان الانتقال الديمقراطي للسلطة

كانت تلك القضية التي وردت في بيان الجيش رقم 5 عقب قرار التنحي، حيث أكد المجلس على: "تعليق العمل بأحكام الدستور وحل مجلسي الشعب والشورى". وتعهد بفترة انتقالية "لمدة ستة أشهر" وإجراء تعديلات دستورية وتشريعية تسبق إجراء انتخابات نيابية ورئاسية، وتبدو أهمية هذه القضية في تلك المرحلة في ضوء اعتبارين: أولهما: النظرة السلبية التقليدية لدور الجيش خاصة في الأدبيات الغربية والإشارة لدوره السياسي، ثانيهما: أنها أزالت الشكوك والمخاوف التي سادت لفترة خشية إحكام الجيش علي السلطة في مصر، ومن ثم فقد تركزت الرؤى الخارجية لمصر وللجيش بأنه أصبح يقود عملية التحول الديمقراطي على نحو غير مسبوق في تاريخ مصر، واعتبرت صحف غربية أن رسائل المجلس العسكري تتراوح بين تطمينات بأن مهمة المجلس انتقالية ستنتهي بتسليم السلطة إلى قيادة مدنية، وقلق ناجم عن مدى السلطات التي سيمارسها المجلس لإعادة تشكيل النظام السياسي(13).

(4) القوات المسلحة تسطر السيناريو القادم للحياة السياسية المصرية

رأت تحليلات غربية في قرارات المجلس والتي نصت على حل مجلسي الشعب والشورى ووقف العمل بالدستور، مع إجراء بعض التعديلات عليه، بأنها تحمل مضامين مهمة بأن "السيناريو الخاص بمستقبل مصر" لم يأت من الخارج، ولكن وضعه المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والذي يضم خبراء على أعلى مستوى في كافة المجالات أخذوا على عاتقهم إدارة مرحلة التغيير وتحديد إطارها ليسلم الإدارة بعد ستة أشهر إلى المدنيين (14).

(5) موقف الجيش من التزامات مصر الدولية والإقليمية

لقي البيان الرابع الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والذي أكد احترام جميع المعاهدات الدولية والإقليمية، ارتياحاً لدى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل باعتبار أنها عكست تأكيداً من المؤسسة العسكرية التزام مصر بالاتفاقيات الموقعة فى تنويه إلى اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل ويمثل هذا البيان أهمية خاصة في سياسة مصر الخارجية بعد الثورة، حيث أزال التخوفات في بعض الأوساط السياسية من إمكانية إلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل، كما أكد البيان ثوابت السياسة الخارجية المصرية، وأنها تدار وفق أسس مؤسسية وقواعد مرعية ومصانة.

ثالثا: الجيش المصري وإعلاء ثقافة التسامح.. "نماذج من الإعلام العربي"

توقف البعض من كتاب وأعمدة الرأي في الصحف العربية عند التعاطي الحضاري للجيش المصري مع تلك المرحلة، حيث أشادت العديد من مقالات الرأي بالأداء السياسي للجيش، وفيما يلي عرض لبعض من هذه الكتابات:

- يرى الكاتب، "جهاد الخازن" بصحيفة "الحياة" اللندنية، أن القيادة العسكرية واجهت الامتحان، أو المحنة، بحكمة فلم تخذل الرئيس، وهو بطـل عسكري خرج من صفوفها، ولم تعارض الثائرين على حكمه لأنهم صـوت الشعب(15).
- كتب "حسن عصفور" بصحيفة "الدستور" الأردنية، معلقا على بيان القوات المسلحة رقم 3, بأنه تجسيد الاحترام والتقدير لمصر عبر تأكيده، احترامه لتاريخ الرئيس مبارك لدوره في الحرب والسلم ولتغليبه (المصلحة العليا للوطن)، فهي عبارة أراد بيان جيش مصر أن يرسلها صارخة بالنطق، أنه ليس قوة انتقامية أو "تخريبية" أو "هدامة"، فجسد رسالة تعبر عن مفهوم حضاري جديد في العلاقات الداخلية التي تحتاجها مصر أن لا مكان لـ"ثقافة الثأر والانتقام", كما أكملت القوات المسلحة رسالتها الحضارية لمصر القادمة، عندما توقف المتحدث العسكري ليؤدي التحية العسكرية للشهداء الذين سقطوا خـلال مسيرة التغيير الثوري(16).
- قالت افتتاحية "اليوم" السعودية، إنه بالحكمة التي أبدتها القوات المسلحة المصرية لا يبدو أنها ستسمح بتحويل مصر إلى ساحة لتصفية الحسابات الشخصية أو إثارة النعرات أو المزايدات الأيديولوجـية والشعارات الصوتية(17).
- وصف الكاتب أسامة غريب بصحيفة "الوطن" الكويتية الجيش المصري بأنه كان مثل شعب مصر يكظم الغيظ ويطوي الجوانح على الألم والشعور بالغضب من النظام السابق؛ لكنه كان لا يستطيع -لفرط الوطنية والانضباط- أن ينقلب على الحكم خشية الفوضى والخراب، لهذا ما إن ثار شعب مصر حتى أدرك الجيش أن هذه هي اللحظة المنتظرة التي يحتضن فيها شعب مصـر، بحيث يحميهم ويحتمي بهم(18).
- قالت افتتاحية " أخبار اليوم" السودانية، أن الجيش المصري أثبت دوماً بأنه فوق كل الصغائر لأنه جيش وطني وليس جيش حراب، وليس جيش رئيس، وليس جيش شلة (19).
- رأت "البيان" الإماراتية، أن إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية أنه ليس بديلاً عن الشـرعية التي يرتضيها الشعب، إنما هو تأكيد إضـافي لدوره الوطني والتاريخي، ويعبر عن إدراك عميق لمتطلبات المرحلة القادمة (20).

رابعا: الجيش المصري. وتوظيف أدوات التواصل الاجتماعي

في تطور لافت ونوعي في الحياة السياسية المصرية، حرص الجيش المصري على تطوير تعاطيه مع أدوات التواصل الجديدة مع الداخل المصري، من خلال توظيف التقنيات الحديثة، حيث حرصت المؤسسة العسكرية على استمرار التواصل مع الشعب من خلال الرسائل النصية القصيرة عبر هواتف المحمول، لتبيان موقف المجلس الأعلى للقوات المسلحة من العديد من القضايا :" الانفلات الأمني، الإضرابات الفئوية، وثائق أمن الدولة" في السياق ذاته، أطلق المجلس صفحة رسمية على موقع "فيسبوك" الشهير للتواصل الاجتماعي. وقال الجيش في الصفحة التي حملت عنوان :"الصفحة الرسمية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة" "يسعد

المجلس أن يتواصل مع أبنائه على أن يتم الرد على كافة التساؤلات في خلال 24 ساعة من طرحها"، وبحسب وكالة "رويترز" فقد وصل عدد أعضاء الصفحة إلى أكثر من 48 ألف عضو بعد أقل من 24 ساعة من تدشينها، من جانب آخر، حرصت مقدمة هذه الصفحة على التأكيد على القضايا التالية:

* إهداء هذه الصفحة إلى أبناء مصر وشبابها الشرفاء مفجري ثورة 25 يناير وإلى شهداء الثورة الأبرار.
* أن هذه الصفحة تمثل آلية من آليات الاستقرار السياسي والأمني في مصر.
* التأكيد على غياب أي مطامع سياسية للقوات المسلحة وإنما الانتقال الآمن للسلطة والتحول الديمقراطي الذي قامت من أجله الثورة (21).

وقد أجمعت التعليقات على أن تعاطي السلطات العسكرية المصرية مع مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت تحول من العمل على مراقبة هذه الوسائل في إيصال وتبادل المعلومات إلى الرغبة في استعمالها والاستفادة من الخدمات التي تؤديها

من جانب آخر، اتسمت بيانات الجيش بالسرعة، مما ساهم في إزالة الكثير من اللبس حول بعض القضايا، كما صيغت هذه البيانات بمهنية عالية، حظيت بتقدير القوى السياسية المصرية، مقارنة ببيانات النظام السابق، والتي وصفت بأنها "استفزازية".

خامسا: الجيش المصري.. وإدارة قضايا المرحلة الانتقالية

برز الحديث بشكل مكثف عن دور الجيش المصري، في أعقاب تنحي الرئيس السابق عن الحكم، باعتبار أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو الذي يقود تلك الفترة الانتقالية من حكم مصر، كما عرفت الساحة المصرية، بحكم التطورات السياسية، العديد من الأزمات الداخلية والخارجية، وفيما يلي عرض لنماذج من قضايا شهدتها المرحلة الانتقالية:

(أ) قضية السفينتين الإيرانيتين

يعد الحديث عن سماح مصر بعبور السفينتين الإيرانيتين لقناة السويس من أبرز قضايا السياسة الخارجية المصرية، التي واجهت المجلس الأعلى للقوات المسلحة في تلك الفترة نظرا لارتباطها بالعديد من القوى الإقليمية والدولية، فبداية تعد أول اختبار لموقف مصر بعد الثورة من التزاماتها القانونية بشأن المرور في القناة، من جانب ثان تكثفت الضغوط الإسرائيلية والأمريكية لمنع عبور السفينتين الإيرانيتين، باعتبار أنهما تحملان مواد عسكرية، ومن جانب ثالث، ينصرف الأمر إلى مستقبل العلاقات مع إيران، بالنظر إلى أن هذه هي المرة الأولي التي يحدث فيها ذلك الأمر منذ قيام الثورة الإيرانية

وقد اعتبرت صحيفتا "هآرتس" الإسرائيلية، و"التليجراف" البريطانية، القرار المصري بالسماح للبحرية الإيرانية بعبور قناة السويس بأنه "تغير في ميزان القوى في المنطقة"، و"إن مصر تشير إلى أنها لم تعد ملتزمة بالتحالف الاستراتيجي مع إسرائيل تجاه إيران، وإنها الآن راغبة في التعامل مع إيران"(22).

على صعيد آخر، رأت صحيفة "فايننشال تايمز دويتشلاند" الألمانية أن الموافقة المصرية أججت من مخاوف إسرائيل بأن السياسة الأمنية في المنطقة ستشهد تغييرات بعد تنحي مبارك، كما تذكر "زود دويتشه تسايتونج" أن القيادة الجديدة في مصر تعرضت لضغوط من قبل واشنطن لرفض عبور السفينتين، كما عدت صحيفة "دي فيلت" الألمانية القضية أول معضلة دبلوماسية تواجهها العسكرية المصرية بعد مبارك. من جانبه، قال "الإعلام الأمريكي" إن هذه هي المرة الأولي التي يحدث فيها ذلك الأمر منذ قيام الثورة الإيرانية، والتلميح إلى أن تلك الخطوة وغيرها من خطوات مثل وقف ضخ الغاز لإسرائيل سوف تثير المزيد من القلق على مستقبل عملية السلام والعلاقات بين مصر وإسرائيل، وأنه قد يصبح السلام بين البلدين أكثر برودة مع مرور الأيام(23).

(2) موقف الجيش المصري من التعديلات الدستورية

تعد قضية التعديلات الدستورية المقترحة من قبل اللجنة المكلفة بتعديل الدستور المصري والتي شكلها المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المستشار طارق البشري وعضوية 10 آخرون، من أبرز قضايا المرحلة الانتقالية، نظرا لأنها تسطر للقادم المصري على الصعيدين السياسي والدستوري، من جانب، كما أنها تعكس من جانب آخر، رغبة المؤسسة العسكرية في المضي قدماً بخطوات سريعة نحو إعادة الاستقرار إلى البلاد وإجراء الانتخابات وتسليم السلطة إلى إدارة مدنية .

ويمكن القول إن جهود المجلس في هذا الاتجاه كانت بشكل عام محل تقدير رسمي وإعلامي دولي، بالإشادة بموقف المجلس والذي عمل على تحقيق رغبات المحتجين من وقف العمل بالدستور وحل مجلسي الشعب والشورى وإجراء مراجعات للمواد الدستورية، والتي تمهد لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية نزيهة وتشكيل حكومة مدنية (24).

من جانب آخر، عدت تحليلات اقتراح مدتين رئاسيتين كحد أقصى على منصب الرئاسة يمثل تحولاً جذرياً عن النظام الذي سمح فى الماضي للرئيس المصري بالبقاء فى الحكم لثلاثة عقود، كما أشارت تعليقات أخرى إلى أن تخفيف القيود على شروط التقدم لمنصب الرئاسة تعد أهم تعديل من التعديلات المقدمة من اللجنة، كما توقفت تعليقات ثالثة عند إعلان المجلس انه لن يتقدم بأي مرشح فى الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وحول مجريات عملية الاستفتاء على التعديلات الدستورية، فقد أشار الإعلام الدولي في حالة من الانبهار إلى الإقبال الشعبي الكبير على المشاركة السياسية... " يوم فخار وطني.. عرس للديمقراطية غاب عن المشهد السياسي المصري لفترة تزيد عن نصف قرن "، حالة الاهتمام الإعلامية جاءت مصحوبة بالإشادة بالارتفاع الكبير في نسبة المشاركة الشعبية وحالة البهجة التي كست وجوه الناخبين الذين امتدت طوابيرهم لمئات الأمتار فوقفوا دون ملل أو تبرم تحت أشعة الشمس حتى يدلوا بأصواتهم، مع غياب منظومة التسويد والتزوير والتزام سلطات الأمن بالحيادية.

وفي هذا الإطار قالت "واشنطن بوست" إن الشعب المصري ذاق طعم الديمقراطية الحقيقية للمرة الأولى، وأكدت أن مشهد المواطنين في الاستفتاء دفع مصر إلى مقدمة الصفوف في حركة الإصلاح التي تجتاح المنطقة(25)

واتساقا مع الإشادات الدولية الرسمية والإعلامية بالمشاركة "النوعية" و"الكثيفة" من قبل جموع المواطنين على الاستفتاء على التعديلات الدستورية، أشادت الدوائر السياسية بتلك المشاركة، بالنظر إلى أن جميع أطياف المصريين أجمعوا على فخرهم وسعادتهم بالمشاركة في هذا الاستفتاء، وأن مصر رسمت للمنطقة "خارطة طريق للممارسة الديمقراطية"(26).

في السياق الإقليمي، وبشأن تأثير الخطوة الإيجابية التي خطتها مصر خلال الاستفتاء على مسار الانتقال نحو الديمقراطية إقليميا، ذهبت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية إلى أن التقدم الذي تحرزه مصر في خطواتها الديمقراطية يمثل حجر الزاوية في تحقيق التغيير الديمقراطي في الشرق الأوسط، وضعاً في الاعتبار الأحداث التي تجري في اليمن والبحرين وليبيا، والتي تعكس تعثراً في مسار الانتقال نحو الديمقراطية(27). كما وصفت صحيفتا "الجارديان" و "الاندبندنت" البريطانيتان عملية الاستفتاء بأنها أول اقتراع ديمقراطي حقيقي تشهده مصر منذ عقود طويلة، فيما وصفتا إقبال ملايين المصريين على التصويت بالحدث التاريخي، الأمر الذي يحمل في طياته عودة الروح مجدداً للحياة السياسية المصرية.

في الشأن ذاته، قال تحليل لنشرة "الإصلاح العربي" التي يصدرها "معهد كارنيجي" إن التصويت المؤيِّد للتعديلات الدستورية في مصر يُقدِّم جرعة زخم قويّة للعملية الانتقالية التي يقودها الجيش وما يرافقها من جدول انتخابي حافل بالمواعيد. فقد كانت نسبة الإقبال كبيرة بحسب المعايير المصرية، وكان النصر ساحقاً مع تأييد 77 % من الناخبين للتعديلات الدستورية. وأكثر من ذلك، استقطب معارضو التعديلات عدداً كافياً من الأصوات بما يجعل النتيجة مغايرة للانتصارات الكاسحة والمتوقَّعة التي كانت سائدة في ظل النظام السلطوي. وهكذا، غالب الظن أن العملية الانتقالية في مصر ستندفع نحو الأمام (28).

مصادر الدراسة

1. صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية، 4 فبراير 2011.
2. انظر البيان رقم "1" للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، الخميس 10 فبراير.
3. مجلة "لو كانار" الفرنسية فبراير 2011.
4. راجع صحيفة "الشرق الأوسط", وشبكة "بي بي سي", ووكالة "رويترز".
5. "الاندبندنت" البريطانية، 12 فبراير، وانظر أيضا، صحيفة "جلوب اند ميل" الكندية، 3 فبراير.
6. هآرتس" الإسرائيلية، 2 فبراير.
7. صحيفة " راسيسكايا جازيتا" الروسية، 1 فبراير.
8. صحف "البايس" الإسبانية، و"التايمز" البريطانية، و"لاستامبا" الايطالية، 3 فبراير.
9. صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية, 11 فبراير.

10. انظر مقال الباحث فواز جرجس بـ " مركز الشرق الأوسط" التابع لمدرسة لندن للاقتصاد، صحيفة "الاندبندنت" البريطانية، 5 فبراير.
11. صحيفة " دى استاندرد " البلجيكية 14 فبراير.
12. لوفيجارو", 14 فبراير، وصحيفة "فايننشال تايمز" 22 فبراير.
13. صحيفة "تريبيون دي جنيف" السويسرية، 16 فبراير.
14. صحيفة " ليبر بلجيك" 14 فبراير.
15. جهاد الخازن، الحياة" اللندنية، 13 فبراير.
16. حسن عصفور، الدستور" الأردنية،13 فبراير.
17. اليوم" السعودية، 13 فبراير.
18. أسامة غريب، الوطن" الكويتية، 7 مارس.
19. أخبار اليوم" السودانية، 16 فبراير.
20. البيان" الإماراتية، 15 فبراير.
21. راجع مقدمة صفحة المجلس الأعلى للقوات المسلحة على موقع "فيسبوك".
22. هآرتس "الإسرائيلية و"التليجراف" البريطانية 19 فبراير.
23. صحيفتا "واشنطن بوست" و"لوس انجلوس تايمز" 22 فبراير.
24. حول التعليقات الإعلامية بشأن التعديلات الدستورية، انظر : رمضان قرني محمد "ثورة 25 يناير في الإعلام الدولي", القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، يونيو 2011.
25. "واشنطن بوست",20 مارس.
26. " الوطن" القطرية, 21 مارس.
27. " وول ستريت جورنال",22 مارس.
28. نشرة الإصلاح العربي، مؤسسة كارنيجي، 28 مارس.

2. دور القوات المسلحة في مصر[1]

تناولت حلقة الاثنين من برنامج "في العمق" دور القوات المسلحة المصرية داخل البلاد، وإمكانية امتداد دورها ليتخطى الواجب العسكري في حماية الوطن والمواطنين في ظل سيطرتها على العديد من مفاصل البلاد وامتلاكها أذرعا اقتصادية تسيطر على نحو 40% من اقتصاد مصر، وتمتعها بعلاقات واتصالات مع قوى خارجية.

وحول العلاقة بين الجيش والشعب خلال العقود الماضية، اتفق المؤرخ والباحث السياسي محمد الجوادي والخبير العسكري اللواء المتقاعد عبد الحميد عمران على أنها علاقة "احترام وإكبار" منذ انتصار أكتوبر 1973 حيث أثبتت القوات المسلحة قدراتها في وقت الأزمة.

من جهته قال الخبير العسكري اللواء المتقاعد طلعت مسلم إن العلاقة بين الجيش والشعب ممتدة منذ عهد محمد علي، مرجعا هذه العلاقة إلى وقوف الجيش بجانب الشعب في مختلف الثورات التي قام بها منذ الثورة العرابية إلى ما جرى يوم 30 يونيو الماضي.

وبينما أشار عمران إلى منحنيات الصعود والهبوط في منحنيات العلاقة بين الشعب والجيش بقوله إن "الشعب كره الجيش بعد نكسة عام 1967"، أكد مسلم أن الشعب المصري دائما ينظر لجيشه بعين التقدير ويلجأ إليه في كل أزماته والتي كان آخرها في عزل الرئيس محمد مرسي.

[1] http://www.aljazeera.net/programs/in-depth/2013/7/29/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1

وحول النشاط الاقتصادي للقوات المسلحة، قال الجوادي إنها نشأت بحكم فائض القدرات البشرية التي يمتلكها الجيش، إضافة إلى ضوابطه الصارمة في إصدار الأوامر والحساب في حالة التقصير.

لكنه أشار إلى أن النشاط الاقتصادي للجيش ليس قديما وإنما نشأ بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، موضحا أن الجيش عندما دخل حرب 1973 لم تكن له أي أنشطة اقتصادية.

الجيش والسياسة

وفيما يتعلق بالتقاطعات بين الجيش والعملية السياسية، قال اللواء عمران إن ذروتها كانت بعد ثورة يوليو 1952، ثم بدأ الرؤساء المتعاقبون في وضع حدود بينهما تقوم على المصالح بين الطرفين. وأشار إلى أن الجيش في عهد مبارك كان مشاركا في العملية السياسية، لكن نظمت الحدود بين الطرفين.

وبالمقابل قال اللواء مسلم إن علاقة الجيش بالسياسة ارتبطت بالقضايا القومية التي تطلبت التعاون بين الطرفين وكانت ذروتها عام 1952 وكذلك إبان العدوان الثلاثي، ثم خلال انتصار 1973. وأشار إلى أن القوات المسلحة التحمت مع الشعب في ثورة 25 يناير رغم أنها لم تكن في مشكلة مع الرئيس المخلوع حسني مبارك.

وعلى صعيد الشفافية في التفاصيل الاقتصادية للجيش، قال اللواء عمران إن الجيش لجأ إلى ممارسة العمل الاقتصادي لحاجته إلى حل مشاكل أفراده، وكثير من المشاكل التي كانت تواجه الدولة. وقال إن هذه الأنشطة توسعت لدرجة أن القوات المسلحة أصبحت تسيطر على 30 إلى 40% من النشاط الاقتصادي.

وأضاف أن المساعدات الخارجية التي يتلقاها الجيش غير مراقبة، رغم أن القوات المسلحة في عهد المشير محمد حسين طنطاوي وافقت على الرقابة بشكل لا يؤدي إلى إفشاء الأسرار العسكرية أو يهدد الأمني القومي للبلاد.

وبدوره قال مسلم إن القوات المسلحة ليس لديها أزمة في الرقابة على نشاطها الاقتصادي، مشيرا إلى أن جميع المشاريع التي تديرها تخضع لمراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات.

وأضاف أن الجزء الأكبر من المعونات الخارجية التي يتلقاها الجيش تصرف على شراء الأسلحة والذخيرة، وينفق الباقي على التعليم والتدريب ومجالات التعاون المشتركة كالمناورات وغيرها.

https://youtu.be/10AADjNbJGI

https://youtu.be/8ihir8JwA9Y

3. "الجيش"... كلمة السر فى الثورات المصرية [2]

عصام الشريني عزة الفشني وعبير عبد المنعم وكريم مخنش

المصريون اليوم 18- 08 - 2013

*خلع "فاروق"... واغتال السادات... وأطاح بمبارك... وعزل مرسى... والخاز للشعب

*عسكريون": القوات المسلحة حامى حمى الأرض والشعب والشرعية

*سياسيون: المؤسسة العسكرية لا تساند الثورة إلا إذا كانت فى صالح الشعب

يعتبر الجيش المصري هو العمود الفقري للدولة المصرية وخط دفاعها الأول منذ نشأته على مدار التاريخ، فعلى الرغم من أن وظيفة الجيش المصري هي حماية الوطن من أي اعتداء خارجي إلا أنه لم يتخاذل يومًا عن نصرة الشعب المصري ضد الأنظمة الفاسدة التي حكمت مصر فى تاريخها الحديث، فالجيش المصري لا ينتمي لأي تيار سياسي على مدار التاريخ، لأنه يضم جميع طوائف الشعب المصري بدون تمييز أو تفرقه وولاؤه الأول والأخير للشعب.

والتاريخ يؤكد أن الجيش المصري هو صاحب كلمة الفصل في الثورات المصرية على مدار التاريخ منذ الثورة العرابية على الاحتلال البريطاني فى عام 1881 مرورًا بثورة 23يوليو 1952، والتي تخلص فيها الشعب المصري من حكم أسرة محمد على التي حكمت مصر 200 عام، ثم ثورة 25 يناير 2011 التي لعب الجيش فيها دورًا بارزًا فى إجبار الرئيس المخلوع حسنى مبارك على التنحي عن الحكم بناء على الإرادة الشعبية ثم كانت ثورة 30 يونيه 2013 والتي استجاب فيها الجيش للشعب ولبى نداءه وعزل الرئيس محمد مرسى، وأعلن عن خارطة طريق لبناء مصر الحديثة بعد الاحتقانات السياسية التي عاشت فيها مصر على مدار عام كامل.

[2] http://www.masress.com/almesryoon/328539

ويلاحظ من خلال الثورات المصرية التي قام بها الشعب المصري فى العصر الحديث منذ الثورة العرابية وحتى ثورة 30 يونية أن الجيش يعتبر اللاعب الأبرز فى هذه الثورات المصرية على مدار التاريخ، وكان عاملًا رئيسيًا فى نجاحها هو والشعب معًا، ومن هنا جاءت كلمة الشعب والجيش يد واحدة، ولم ينحز الجيش المصري على مدار تاريخه لأي حاكم، حتى لو كان هذا الحاكم هو من أبناء المؤسسة العسكرية.

وإنما انحاز دائمًا إلى الإرادة الشعبية والتي يأتمر الجيش بإذنها فعلى مدار التاريخ لم يتحرك الجيش ضد أي نظام إلا بإرادة شعبية وبناء على طلب جماهيري لملايين المصريين فى الشوارع تطالبه بالتدخل لنصرة الوطن ولم يتخاذل الجيش يومًا عن نصرة أبناء شعبه فالجيش المصري من الشعب وإلى الشعب.

خمس ثورات على أكتاف الجيش المصري

أكد العديد من الخبراء العسكريين أن الجيش المصري جزء من الشعب ويعاني مما يعاني منه الشعب من كل المشكلات التي تؤرق الشعب ومهمة القوات المسلحة أساسًا الدفاع عن حدود الدولة ومشاركة الأجهزة الأمنية في تحقيق الأمن والاستقرار داخليًا وهذه هي المهمة الأساسية للقوات المسلحة، وأن الجيش المصري له دور مهم في الثورات المصرية بداية من ثورة عرابي 1888 ضد حكم الخديوي توفيق تلاها ثورة 1919 التي قادها سعد زغلول ضد الحكم البريطاني ثم ثورة يوليو 1952 بقيادة محمد نجيب، واستكملها الزعيم جمال عبد الناصر ثم ثورة 25 يناير 2011 ضد حكم مبارك التي قام بها الشعب المصري وأخيرًا وليس آخرًا ثورة 30 يونيو 2013 ضد حكم مرسى وهي ثورة شعبية وضعت فيها القوات المسلحة مع القوى الوطنية بمختلف أطيافها من المسلمين والمسيحيين والمرأة والشباب خطة طريق لنظام حكم مصر في المستقبل القريب فكل هذه كانت ثورات تؤيدها وتقف من جانبها و وراءها القوات المسلحة.

وأشار الخبراء إلى أن الجيش هو المؤسسة الوطنية الكبرى التي تجمع كل أطياف الشعب، كما أن المؤسسة العسكرية تتميز بالانضباط أي يوجد بها كل مميزات المؤسسة التي تستطيع أن تساند الشعب في ثورته وأي ثورة في صالح الشعب تساندها القوات المسلحة لكن أي ثورة في غير صالح الشعب مثل الذي يحدث حاليًا تسمى اعتراضات ومن ثم لا تساندها القوات المسلحة، فبعد ثورتي 25 يناير و30 يونيه أدرك الجميع أن دور الجيش المصري ليس فقط في الدفاع الخارجي ولكن دوره الفعال في الدفاع عن أبناء الوطن من الداخل أيضًا ضد أي ظلم يقع عليه، ومن ثم يثبت لنا أن الجيش نسيج من الشعب المصري فالتجنيد في مصر إجباري، لذلك يجمع كل طوائف المجتمع داخله وليس هذا فحسب بل أنه لا ينتمي إلى أي تيار سياسي .

في البداية يقول اللواء محمد جمال الدين مظلوم، الخبير العسكري، إن الجيش المصري كل يوم يؤكد وطنتيه وأنه جيش الشعب المصري وينصاع لطلباته وأوامره بدءًا من ثورة يوليو 1952 عندما قام مجموعة من الضباط الأحرار بثورة لم يرق فيها دم مصري وتم تغيير النظام وإلغاء الملكية بعد عدة سنوات وتولى شئون البلاد لفترة ثم شكل حكومة مدنية ففي ثورة 23 يوليو عام 1952 أيد الشعب الجيش المصري في الإطاحة بحكم الملك فاروق من خلال مجلس تشكل عقب نجاح ثورة 23 يوليو.

وقام مجلس قيادة الثورة بخلع الملك فاروق وإجباره على التنازل عن العرش لولي عهده الأمير أحمد فؤاد متعللين بالفساد الإداري الذي انتشر في البلاد في أواخر أيامه من حيث تغيير الوزارات ومن هنا نجحت ثورة 23 يوليو1952 الذي أصبح المحرك الأساسي فيها الجيش المصري، فكان هو بداية شرارة الثورة والإطاحة بحكم العائلة المالكة الذي طال مائة وخمسين عامًا واستغل فيها كل موارد مصر سواء مالية أو بشرية.

لكن أجمل ثورة كانت ثورة 25 يناير 2011 التي أجبرت الرئيس الأسبق مبارك على التنحي، بسبب الفساد الذي عم في البلاد طوال 30 عامًا، وكانت الثورة التصحيحية الكبيرة التي كان ينتظرها الشعب المصري ثم جاءت ثورة التصحيح الأخرى في 30 يونيه، والذي انصاع فيها الجيش أيضًا لمطالب الشعب الذي استمر يتظاهر ويعتصم أمام وزارة الدفاع طيلة أسبوعين وأكثر وكان على أثرها أن أعلن الجيش المصري عن خارطة طريق جديدة لإدارة شئون البلاد، ومنذ ذلك الوقت حتى الوقت الحالي حلف اليمين رئيس الجمهورية الجديد وتم تشكيل الوزارة وجار إعداد الدستور ومن ثم تلتزم الدولة بخارطة الطريق التي اقترحتها القوات المسلحة والأمور تسير بشكل طبيعي في الوقت الحالي، ولا يوجد أي دور نهائي للقوات المسلحة في إدارة شئون البلاد منذ التصحيح الذي تم في 3 يوليو والدولة تدار بحكومة مدنية من بداية رئيس الدولة ومجلس الوزراء.

وأشار مظلوم إلى أن الجيش مازال حتى الوقت الحاضر ونتيجة لعدم استقرار الأمن يشارك الأجهزة الأمنية متمثلة في وزارة الداخلية في تأمين المنشآت الحيوية ودعمها في استعادة الأمن والاستقرار، وهذا يدل على أن الجيش المصري هو جيش الشعب وهو الذي يلتزم بكل الأوامر والتعليمات التي يتلقاها ويأخذها من الشعب، لأنه من الشعب وإلى الشعب.

وفيما يتردد على أن الجيش صاحب كلمة الفصل في الثورات المصرية وأن الجيش بمجرد مساندته أي ثورة لابد من نجاحها قال مظلوم إن الجيش جزء من الشعب ويعاني مما يعاني منه الشعب من كل المشكلات التي تؤرق الشعب ومهمة القوات المسلحة أساسًا الدفاع عن حدود الدولة ومشاركة الأجهزة الأمنية في تحقيق الأمن والاستقرار داخليًا وهذه هي المهمة الأساسية للقوات المسلحة.

وأوضح مظلوم أن ثورة يوليو عام 1952 قامت، لأن القوات المسلحة وجدت أن الدولة في حالة انهيار وفي حالة فساد، ولكن السبب الأكثر تأثيرًا صفقات الأسلحة الفاسدة التي كانت تأتي للقوات المسلحة، وأدت إلى نكبة 1948 التي تم فيها تشكيل الحكومة الإسرائيلية وإنشاء دولة إسرائيل وهذه تعد نقطة أساسية، لأن الجيش وقتها استشعر المشكلة التي تعيش فيها البلاد، ومن ثم شارك الجيش في ثورة 1952.

أما ثورة 25 يناير 2011 فهي ثورة قام بها الشعب والقوات المسلحة وقفت إلى جانب الشعب في هذه الأزمة وهو نفس الوضع بالنسبة لثورة 30 يونية 2013 التي قام فيها الشعب كله بثورة وكان حديث وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي عندما قال ليس من العدل أن نرتدي البدل العسكرية ونشعر أن المواطن داخل مصر خائف ومروع من أعمال الإرهاب والمشاهد التي شهدناها في 30 يونية وما قبلها مثل مشاهد الشباب التي تم إلقاؤها من أسطح المنازل بجانب العمليات الإرهابية التي تحدث من ترويع وخطف وتعذيب للمواطنين.

واشتباكات في كل أنحاء الجمهورية في محافظات عديدة كل هذه المشاهد لا يستطيع الجيش أن يقف مكتوف الأيدي في ظل الترويع الذي يعيش فيه الشعب المصري ونتيجة لهذه الأحداث طالب الشعب المصري من القوات المسلحة أن تتدخل وأن المواطنين اعتبروا أن أي تأخير من القوات المسلحة هو تقاعس من الجيش في عدم تنفيذ تعليمات الشعب لإزاحة حكم للإخوان المسلمين الذي ظل فوق نفوس المصريين عامًا كاملًا أفسد فيها الحياة السياسية، لأنه كان على خلاف مع وسائل الإعلام ومع القضاة والشرطة ومع الجيش، مما أدى إلى انهيار الدولة، حيث إن القوات المسلحة لم ولن تتأخر في تنفيذ مطالب هذا الشعب، لأن القوات المسلحة في النهاية ملك للشعب.

من جانبه أكد اللواء بحري يسري قنديل، الخبير العسكري والمحاضر بأكاديمية ناصر العسكرية العليا، أن الجيش المصري له دور مهم في الثورات المصرية بداية من ثورة عرابي 1888 ضد حكم الخديوي توفيق تلاها ثورة 1919التي قادها سعد زغلول ضد الحكم البريطاني ثم ثورة يوليو1952 بقيادة محمد نجيب واستكملها الزعيم جمال عبد الناصر ثم ثورة 25 يناير 2011 ضد حكم مبارك التي قام بها الشعب المصري وأخيرًا وليس آخرًا ثورة 30 يونيه 2013 ضد حكم مرسي وهي ثورة شعبية وضعت فيها القوات المسلحة مع القوى الوطنية بمختلف أطيافها من المسلمين والمسيحيين والمرأة والشباب خطة طريق لنظام حكم مصر في المستقبل القريب فكل هذه كانت ثورات تؤيدها وتقف من جانبها و وراءها القوات المسلحة.

وعن نجاح أي ثورة يساندها الجيش قال قنديل إن الجيش هو المؤسسة الوطنية الكبرى التي تجمع كل أطياف الشعب، كما أن المؤسسة العسكرية تتميز بالانضباط أي يوجد بها كل مميزات المؤسسة التي تستطيع أن تساند الشعب في ثورته وأي ثورة في صالح الشعب تساندها القوات المسلحة لكن أي ثورة في غير صالح الشعب مثل الذي يحدث حاليًا تسمى اعتراضات ومن ثم لا تساندها القوات المسلحة .وأكد قنديل أن هناك فرقًا كبيرًا بين الثورة والانقلاب، لأن الانقلاب هو غنيمة فاز بها الجيش وحده متسائلًا هل الرئيس الذي تم تعيينه هو أحد رجال القوات المسلحة وانقلب الحكم وأصبح حكمًا عسكريًا أم أن الحكم مازال حكمًا مدنيًا ورئيس الجمهورية رجل مدني و نوابه مدنيين و وزير الدفاع هو فقط وزير في هذه الحكومة، حيث إن ما حدث في 30 يونيه ثورة شعبية عظيمة وليست انقلابًا كما يطلق عليها البعض، لأن القوات المسلحة لم يعد عليها شيء من هذه الثورة فوزير الدفاع مازال كما هو في منصبه ولم يتول الحكم، فالحكم مازال مدنيًا لكن الثورة كانت على نظام فاسد باع أرض مصر ولم يحقق شيئًا على مدار عام كامل فالثورة ثورة شعبية ضد نظام لم يحقق

مصلحة الشعب المصري ونتيجة تردي الأوضاع داخل الدولة المصرية وجدت القوات المسلحة أن كل هذه أشياء تهدد الأمن القومي المصري فما كان منها إلا أنها تدخلت لمنع ما يهدد أمن مصر و استقرارها، كما أكد قنديل أن ما يحدث الآن من اعتصامات والتعدي على مؤسسات الدولة يجب أن تتصدى له القوات المسلحة لأنها هي الحامي والدرع لصالح الأمن القومي المصري.

فثورة 25 يناير كانت ثورة ضد فساد حكم مبارك فكان هناك فساد في أجهزة الدولة نفسها وكان هناك اتجاه لنظام التوريث والشعب عانى كثيرًا، أما ثورة 30 يونيه فقامت لأن الرئيس المعزول محمد مرسي لم يكن رئيسًا لمصر كلها بل كان موجودًا في رئاسة الجمهورية لخدمه جماعته فقط ولذلك قامت ثورة 30 يونيه ضده نتيجة أخطائه الكثيرة التي استطاع أن يصنع بها فرقة بين الشعب المصري بالإعلان الدستوري الذي أعلن عنه والأكثر من ذلك تمكين جماعة الإخوان المسلمين من المناصب في الدولة للسيطرة عليها ونتيجة لكل هذه الأحداث كان لابد من ظهور دور الجيش الذي ينحصر في مهمتين أساسيتين الأولى تطهير شبه جزيرة سيناء من عناصر القاعدة والجهاد الإسلامي وحماس التي أتى بها حكم الإخوان المسلمين وقتلهم ل16 من جنودنا المسلحة في إفطار رمضان الماضي علاوة على خطف 7 جنود آخرين منذ عدة أشهر أما المهمة الثانية للجيش فهي ضبط الأمن داخل مصر بالتعاون مع جهاز الشرطة .

من منطلق آخر يقول اللواء محمد عبد الفتاح عمر، وكيل لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس الشعب سابقًا والخبير العسكري، إن الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة 23يوليو 1952 هم ضباط الجيش المصري فبعدما نجحت الثورة وقامت بعزل الملك فاروق آخر ملوك أسرة محمد علي أيدها كل الشعب المصري فوقف الشعب بجانب الجيش المصري وأيده في ثورته ونجحت الثورة وقادها الضباط الأحرار وبعد ذلك

حمل رايتها الرئيس جمال عبد الناصر وعمل بكل جهد وجد لكي يصل بالوطن إلى بر الأمان من خلال حل الأحزاب السياسية وقام بالإصلاح الزراعي ووضع أسس العدالة الاجتماعية وكل هذا التطورات عملت على نجاح ثورة 23يوليو 1952الذي كان أساس نحاجها الأول والأخير هو الجيش المصري الذي أخذ الخطوة الأولى ببدئها ووقف أمام الحكم العائلة المالكة التي سيطرت على حكم مصر حوالى 150 سنة .

وأضاف عبد الفتاح أننا عندما نتحدث عن ثورة 25 يناير2011 نجد أنها مختلفة تمامًا عن ثورة 23يوليو 1952 في كونها انتفاضة شعبية قام بها الشعب المصري ولاسيما الشباب الذين تحركوا من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ومن ثم استمرت الثورة 18 يومًا ضد نظام مبارك الظالم الفاسد الذي طال 30 عامًا من الديكتاتورية الذي تنازل عن الحكم لنائبه واستجاب الجيش لمطالب الشعب بعزله ومحاكمته وبعد ذلك تسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة البلاد وبعد ذلك أدار البلاد المشير طنطاوي الفترة الانتقالية.

وفي هذا الفترة جاءت جماعة الإخوان المسلمين بتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على البلاد من خلال سيطرتهم على الحياة البرلمانية ثم رئاسة الجمهورية من خلال مرشحهم الرئيس المعزول محمد مرسي في محاولة منهم في أخونة الدولة بأكملها والعمل على تحقيق أهدافهم الخاصة بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وحماس في فلسطين، وبعد ذلك تم عزل الرئيس السابق محمد مرسي خلال عام واحد من فترته الانتخابية في يوم 30 يونيه الماضي.

وشدد عبد الفتاح على أن دور الجيش المصري في ثورة 25 يناير كان كبيرًا، حيث وقف بجانب الشعب المصري ضد الحاكم الظالم الذي يريد السيطرة على البلاد وتقييد كل الحريات لذلك وقف الجيش المصري يد بيد مع الشعب لتصدي كل الأخطار أما عن دور الجيش المصري في ثورة 30 يونية فكان له دور فعال في التصدي للخطر

الإخواني الذي انحرف بالسلطة برئاسة محمد مرسي لصالح جماعة الإخوان التي تريد تحقيق مصالحها الشخصية بالتعاون مع دولة تركيا في محاولة لإرجاع الخلافة الإسلامية مرة أخرى. ثم محاولتهم أيضا بالانفراد بالسلطة. وأيضاً علاقاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل التي تربطها كثير من المصالح مع اكتشاف التنظيم الدولي الذي ينتمي إليه جماعة الإخوان المسلمين على مستوى العالم المكون من 22 دولة وبذلك انتهى أمر جماعة الإخوان المسلمين من خلال خروج حشود جامعة من الشعب المصري بتأييد الجيش بعزل الرئيس السابق محمد مرسي في 30 يونيه، فبعد ثورتي 25 يناير و30 يونيه أدركنا جميعًا أن دور الجيش المصري ليس فقط في الدفاع الخارجي ولكن وجدنا دوره الفعال في الدفاع عن أبناء الوطن من الداخل أيضًا ضد أي ظلم يقع عليه، ومن ثم يثبت لنا أن الجيش نسيج من الشعب المصري فالتجنيد في مصر إجباري، لذلك يجمع كل طوائف المجتمع داخله وليس هذا فحسب بل أنه لا ينتمي إلى أي تيار سياسي.

الخبراء: الجيش هو المؤسسة الوحيدة القادرة على تصحيح مسار الدولة

أكد العديد من السياسيين أن ثورة 25 يناير أو 30 يونيو هي ثورات شعبية بالأساس وهي حقيقة مهمة لابد من التأكيد عليها وبالتالي حينما تتدخل القوات المسلحة لمناصرة أي ثورة وعدم السماح أن تتحول البلاد لمواجهة بالعنف بين أطراف مختلفة وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها أي ثورة فهذا دور وطني من الجيش ولولا الدور الذي لعبه الجيش المصري في ثورة 25 يناير 2011 على وجه التحديد ما كانت تلك الثورة استطاعت أن تحقق أهدافها على الإطلاق .

وأن الجيش له دور كبير في تدعيم ومساندة الثورات المصرية فدور الجيش كان مهمًا جدًا في ثورة 25 يناير عندما انسحب الأمن وأصبح غير قادر على التعامل مع الموقف على إثر ذلك أخذت القوات المسلحة موقفًا واضحًا عندما قالت إنها مع الشعب وأنها

لا يمكن إلا أن تكون مع هذا الشعب العظيم ويعد هذا موقف وطني يحسب للجيش ويذكر له أنه لم يرد الدخول بالبلاد إلى وضع قد يترتب عليه نتائج خطيرة أما ثورة 30 يونيه فالجيش أخذ نفس الموقف بأنه مع الشعب ومع الإرادة الشعبية التي تم التعبير عنها في الميادين وفي الشوارع المصرية كلها.

وأشار السياسيون إلى أن أهم ما يميز الجيش المصري أنه مؤسسة وطنية عريقة فهو منظمة صاحبة فكر وصاحبة تاريخ وعندما يأخذ قرارًا يكون قرارًا علميًا ومدروسًا ويتم صنع القرار واتخاذه بطريقة تختلف عن المؤسسات غير العسكرية، بسبب أن القوى المدنية يوجد لديها مشاكل متعددة ومتنوعة ومن بين هذه المشاكل العدد الكبير للأحزاب والقوى السياسية المدنية الموجودة فنحن لدينا 68 حزبًا و127 ائتلافُا ثوريًا.

واستبعد السياسيون نجاح الثورات المصرية التي يساندها الجيش نتيجة التسليح والمعدات والقوة التي يمتلكها، قائلًا إن الجيش رفض استخدام القوة في مواجهة ثورة يناير، ولم يستخدم القوة أيضًا في مواجهة ثورة 30 يونيو وهذا يعد موقفًا وطنيًا مستمرًا من الجيش المصري في أنه لا يستخدم القوة في التعامل مع أي ثورات وفي التعامل مع الداخل المصري ولا يستخدم سوى الوسائل السياسية المحترمة السلمية البعيدة عن العنف وتعد هذه علامة من علامات تاريخ الجيش المصري.

في البداية يقول صلاح حسب الله، وكيل حزب المؤتمر، إنه في كل الثورات المصرية ينحاز الجيش دائمًا إلى رأي ومصالح الشعب فعندما ينحرف الخط السياسي للنظام الحاكم بعيدًا عن إرادة الشعب المصري نجد دائمًا الجيش حاضرًا لتصحيح ذلك المسار وتوجيهه في الاتجاه الصحيح فدائمًا ينحاز الجيش للشعب في كل الأزمات عبر تاريخنا الحديث ففي ثورة 23 يوليو عام 1952 قام الجيش المصري بثور، وجاء دوره الطبيعي بعد 50 عامًا من ثورته في ثورة 25 يناير حيث قام الجيش بحماية ثورة

الشعب الذي كان يريد حريته من نظام مبارك الذي طال حوالي 30 عامًا ظلم واستبداد فدائمًا ينحاز الجيش كمؤسسة وطنية إلى الإدارة الشعبية وكثيرًا ما يلجأ إليه الشعب المصري، لأنه بدونها إرادته مهددة بالضياع.

ويشير محمد رفعت، رئيس حزب الوفاق القومي، إلى أن الجيش المصري هو جيش الشعب الذى يضم كل طبقاته وفئاته وبالتالي فهو تعبير صحيح عن المجتمع ذاته وبناء على ذلك، فإن من قام بالدفاع عن مصر ضد موجه الاحتلال الإنجليزي كان الجيش بقيادة أحمد عرابي ومن قام بثورة 23 يوليو 1952 كان هو الجيش المصري بقيادة القائد جمال عبد الناصر الذي قام بعمل تنظيم الضباط الأحرار بعد إعلان ثورة الجيش ضد حكم عائلة محمد علي، فدوره الآن يعد من الأدوار البارزة في ميدان الثورة لاسيما في ثورة 30 يونيه، حينما أيد خروج الشعب المصري في ذلك اليوم وعمل على تبنيه الثورة وحماية الشعب ضد كل الأخطار المعرض لها, وهذا دليل أن الجيش جزء من الشارع المصري الذي يقوم بالدفاع عن مطالبه وهو موقف ثابت على مر التاريخ وليس وليد اليوم فالجيش معبر عن الشعب المصري فهو القوة التي تحمي إدارة هذا الشعب.

من جانبه يقول الدكتور مصطفى علوي، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، إنه لابد أن نعترف جميعًا أن ثورة 25 يناير أو 30 يونيه هي ثورات شعبية بالأساس وهي حقيقة مهمة لابد من ذكرها في البداية وبالتالي حينما تتدخل القوات المسلحة لمناصرة أي ثورة وعدم السماح أن تتحول البلاد لمواجهة بالعنف بين أطراف مختلفة ويحقق الأهداف التي تسعى إليها أي ثورة ويساعد على تحقيقها فهذا دور وطني منه ولولا الدور الذي لعبه الجيش المصري في ثورة 25 يناير 2011 على وجه التحديد ما كانت تلك الثورة استطاعت أن تحقق أهدافها على الإطلاق .

وأن الجيش له دور كبير في تدعيم ومساندة الثورات المصرية فدور الجيش كان مهمًا جدًا في ثورة 25 يناير عندما انسحب الأمن وأصبح غير قادر على التعامل مع الموقف على إثر ذلك أخذت القوات المسلحة موقفًا واضحًا عندما قالت إنها مع الشعب و أنها لا يمكن إلا أن تكون مع هذا الشعب العظيم ويعد هذا موقفًا وطنيًا يحسب للجيش ويذكر له أنه لم يرد الدخول بالبلاد إلى وضع قد يترتب عليه نتائج خطيرة أما ثورة 30 يونيو فالجيش أخذ نفس الموقف بأنه مع الشعب ومع الإرادة الشعبية التي تم التعبير عنها في الميادين وفي الشوارع المصرية كلها.

وبالتالي أخذ الموقف الذي كان ينادي بانتخابات رئاسية مبكرة ومساندة المطلب الشعبي الذي تم التعبير عنه في شوارع مصر كلها بحوالي أكثر من 33 مليون مصري في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ مصر، بل وفي تاريخ العالم أجمع فكان موقف الجيش موقفًا وطنيًا مسانداً لثورة الشعب الثانية في 30 يونيو.

وأكد علوي أن هناك فرقًا بين ثورة 25 يناير وثورة 30 يونيه لأن في الثورة الأولى لم تكن هناك قوى أو تيارات أو فصائل سياسية في الشارع ضد الثورة لكن هذا حدث في الثورة الثانية في 30 يونيه وأصبح هناك فصيل معين متمثل في جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية و العدالة وبعد قيادات قوى سياسية إسلامية أخرى وتعتصم في رابعة العدوية وميدان النهضة بشكل دائم منذ أكثر من شهر مع خروج مظاهرات متعددة من مساجد معينة ووجود هذا القوى الإسلامية ورفضها للثورة وإصرارها على عودة الرئيس المعزول يجعل الوضع مختلفًا عن ما كان عليه فى ثورة 25 يناير.

وعن دور الجيش في إنجاح أي ثورة مصرية يساندها وأنه صاحب كلمة الفصل في الثورات المصرية على مدار التاريخ الجيش قال علوي إن أهم ما يميز الجيش المصري أنه مؤسسة وطنية عريقة فهو منظمة صاحبة فكر وصاحبة تاريخ وعندما

يأخذ قرارًا يكون قرارًا علميًا ومدروسًا ويتم صنع القرار واتخاذه بطريقة تختلف عن المؤسسات غير العسكرية، بسبب أن القوى المدنية يوجد لديها مشاكل متعددة ومتنوعة ومن بين هذه المشاكل العدد الكبير للأحزاب والقوى السياسية المدنية الموجودة فنحن لدينا 68 حزبًا و127 ائتلافًا ثورًا وبالتالي هذا العدد الكبير يجعل التعدد الذي يصل إلى حد الانقسام الحاد فيما بين هذه القوى وبعضها البعض يجعل تلك القوى غير قادرة على تحريك الشارع.

بالإضافة إلى أن خبرة القوى السياسية الحزبية والمدنية ووجودها في الشارع خبرة محدودة وغير موجودة فهي ليست مجال لإدارة شئون الحكم سواء كانت أحزاب إسلامية، أو ليبرالية، أو اشتراكية، أو قومية لكن المؤسسة العسكرية هي الأكثر تأثيرًا، بل والأكثر نفوذًا في الحياة العامة المصرية.

واستبعد علوي نجاح الثورات المصرية التي يساندها الجيش نتيجة التسليح والمعدات والقوة التي يمتلكها، قائلًا إن الجيش رفض استخدام القوة في مواجهة ثورة يناير ولم يستخدم القوة أيضًا في مواجهة ثورة 30 يونيو وهذا يعد موقفًا وطنيًا مستمرًا من الجيش المصري في أنه لا يستخدم القوة في التعامل مع أي ثورات وفي التعامل مع الداخل المصري ولا يستخدم سوى الوسائل السياسية المحترمة السلمية البعيدة عن العنف وتعد هذه علامة من علامات تاريخ الجيش المصري.

ويقول صبحي عسيلة، الباحث الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، إن الجيش المصري هو العامل الأبرز في نجاح كل الثورات المصرية فإن لم ينحز الجيش إلى أي ثورة مصرية لم يكن المشهد السياسي إلى ما كان عليه الآن لاسيما في ثورتي 25 يناير و30 يونيه، فالجيش له فضل كبير في ذلك لأنه يمتلك قوة الفعل والقوة الحقيقة على الأرض التي تصل بنا إلى الحلول, فهذا هو الدور الوطني الذي مارسه الجيش المصري في الحياة السياسية المصرية، ففي كل الأوقات يلبي

الجيش الإرادة المصرية المعبرة عن الشعب وأنه إن لم يستجب الجيش إلى هذا الإرادة لم يتمتع المصري بحريته التي سلبها منه بعض الأنظمة.

فدور الجيش فى ثورة 25 يناير كان دورًا عظيمًا، فإن لم ينحز الجيش لإرادة الجماهير وإلى مطالبهم كان قد تغير المشهد السياسي كثيرًا، وأصبح مثل السيناريو السوري فنزول الجيش يوم 28 يناير أعطى الشعب الإرادة والدفعة القوية والإحساس بالأمان ومن جانب آخر الشعب المصري يدرك تمامًا إن لم ينحز الجيش له لم يستطيعوا الوصول إلى أهدافهم لذلك خرجت عبارة الشعب والجيش يد واحدة.

وأضاف عسيلة أن عقيدة الجيش المصري هي أن التضحية القائد السياسي أفضل بكثير من التضحية بالشعب الذي من الممكن أن يدخل في قتال أهلي أو دوامة من العنف وعلى الرغم من استياء الجيش لنظام حكم الإخوان المسلمين والأزمات التي سببها هذا النظام إلى الأمن القومي من خلال الرئيس المعزول محمد مرسي إلا أنه لم يكن من الممكن أن تتحرك القوات المسلحة للإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي دون الإرادة الشعبية التي خرجت في جموع غفيرة يوم 30 يونيو بناء على الثقة التي تم بناؤها في ثورة 25 يناير.

من منطلق آخر يقول أحمد بهاء شعبان، المنسق العام للجمعية الوطنية للتغيير والقيادي بجبهة الإنقاذ، إن الجيش يتدخل في الوقت المناسب للثورات، ولكن بعد دخول الشعب في الثورة والجيش لن يتدخل في أي ثورة إلا بعد أن يطلبه الشعب أو إذا رأى أن من واجبه الوطني التدخل من أجل حقن الدماء المصرية فالجيش دون الشعب لم ولن يكون قوة للوطن.

ويقول الدكتور فريد إسماعيل، عضو الهيئة العليا بحزب الحرية والعدالة، إن الجيش المصري وطني وكل المصريين يفتخرون به، ولكن الشعب هو الفيصل في أي ثورة، لأنه هو الذي يقوم بالثورة وهو الذي يدفع ثمن الحرية، ولكن لا ننسى دور الجيش في

حماية الثورة وحماية أبناء الوطن، ولكن هذا التدخل يحدث بعد قيام الثورة من قبل أبناء الوطن.

وشدد إسماعيل على أن ما حدث من الجيش في يوم 30 يونيو هو انقلاب عسكري وهذا عكس ثورة 25 من يناير والسبب الرئيسي لهذا الانقلاب هو تحالف الدولة العميقة مع بعض المصالح، ولكن حقيقة نجاح أي ثورة هو الشعب الذي يثور على السلطة ثم الجيش الذي يحمي هذه الثورة مثل مات حدث في ثورة 25 يناير ثار الشعب ثم جاءت القوات المسلحة لحماية الثورة إذا الفيصل في نجاح الثورات المصرية هو الشعب وليس الجيش.

من منطلق آخر يقول كمال حبيب، الباحث في شئون الجماعات الإسلامية، إن الجيش المصري هو العمود الرئيسي للدولة المصرية وهو المؤسسة الوحيدة القادرة على إحداث تغيير من الداخل وعند صعود الجيش يكون الشعب له ظهر يحتمي به، ولكن الثورة الفيصل فيها هو الشعب وليس القوات المسلحة.

وما حدث في ثورة 25 يناير خير دليل على ذلك أن التغير جاء من خلال الشعب الذي ضاق صدره من الظلم وجاء دور الجيش هنا لتحقيق مطالب الشعب ومن هنا أصبح الفيصل في نجاح الثورة هو الشعب والجيش انحاز إلى الشعب حفاظًا على أمن وسلامة الوطن وحقن دماء المصرين ولأن الواجب الوطني يتطلب ذلك والشعب إذ قال فعل والجيش سوف يحمي هذا القول مادام سوف يحقق حرية وأمان الوطن.

بدوره يقول عمرو مكي، مساعد رئيس حزب النور للشئون الخارجية، إن الكلمة هي كلمة الشعب فالشعب هو سيد القرار في أي بلد ديمقراطي الجيش المصري هو عزة وكرامة كل مصري لذا يجب الحفاظ على هذه العزة والكرامة وصاحب كلمة الفصل في أي ثورة هو الشعب ولكن بمساعدة القوات المسلحة التي تحمي هذه الثورة كما أن الشعب لن يكون قادرًا على حماية ثورته لأنه أعزل والسلطة محصنة بقوة وأجهزة

لذا نتيجة أي ثورة يسقط شهداء نتيجة عناد السلطة الحاكمة وتمسكها بقراراتها وهو ما حدث في ثورة 25 يناير، ولكن الشعب ثار ضد الظلم والطغيان والفساد الذي كان موجودًا في ذلك الوقت وسقط الكثير من الشهداء في سبيل الحرية والعدالة الاجتماعية وعندما طالب الشعب من قواته المسلحة بالنزول لم تفكر القوات المسلحة سوى في تلبية نداء أبناء الوطن لحمايتهم وحماية ثورتهم أي الذي أحدث الفارق في التغير هو الشعب المصري والتي ساعده على ذلك هي القوات المسلحة التي هي الوحيدة القادرة على إحداث تغير لأنه هي المركز الرئيسي لعقل أي دولة. وما حدث في ثورة 30 يونيو هو تغير شعبي إلى حد ما، ولكن السبب فيها بعد الشعب هو القوات المسلحة التي أرادت الحفاظ على دماء المصريين مهما كلفهم الأمر من تضحيات، ولكن الجيش لم يتحرك إلا بأمر من الشعب لأن الشعب صاحب أي قرار والشعب هو الذي يتأثر من جميع الاتجاهات سواء اقتصادية أو اجتماعية أو حتى أمنية .